الصلف

عصام شلهوب

رئيس الإتحاد العمالي العام: الاقتصاد الأسود يستنزف أموال الضمان

لم تنجح المعالجات النقابية بعد سنوات من الانهيار المالي، في استعادة القدرة الشرائية للعامل اللبناني أو تأمين حماية اجتماعية تواكب الارتفاع المتواصل في كلفة المعيشة. فالمساعدات المؤقتة حلت مكان تصحيح الأجور، فيما بقيت الحقوق التقاعدية رهينة رواتب لم تستعد قيمتها، فيما تراجعت قدرة الضمان الاجتماعي على تغطية الطبابة والاستشفاء

في ظل اقتصاد غير مصرح عنه على نطاق واسع، وتراجع النشاط الإنتاجي والاستثمارات، التقت "الامن العام" رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

■ بعد سنوات من الانهيار المالي، ماذا حققت الحركة النقابية للعامل اللبناني لتحسين قدرته الشرائية؟

□ الانهيار المالي الذي بدأ عام 2019 لا يزال مستمرا، وإن اختلفت مظاهره. مرحلة قد تكون من الأصعب في تاريخ لبنان الاقتصادي، نتيجة تراكم الاختلالات الداخلية على مدى عقود، إلى جانب تداعيات الصراعات الإقليمية التي تؤثر في أسعار المحروقات والسلع الغذائية والمواد المستوردة. يضاف إلى ذلك، تراجع التحويلات المالية من دول الخليج، التي بلغت نحو 7 مليارات دولار ونيف في العام الماضي، مقابل نحو 3.8 مليارات هذا العام. يترافق ذلك مع انكماش النشاط الاقتصادي والتجاري. في هذا الواقع، لم تحقق المعالجات المعتمدة الآمال المرجوة، إذ بقيت آنية وموضعية، فلم نشهد معالجة شاملة تستجيب لمعاناة الناس. لقد تحولت زيادات الأجور والمساعدات الاجتماعية إلى تسويات مؤقتة بين السلطة والاتحاد العمالي العام، من دون معالجة جذرية للأزمة.

■ ما الضمانات التي تحول دون التهام ارتفاع الأسعار الزيادات المقررة، وتضمن انعكاسها على الحقوق التقاعدية؟

□ إن المساعدات التي تمنح للعاملين في القطاع العام لا تدخل في صلب الراتب، لذلك لا تنعكس على حقوقهم التقاعدية وتعويضات نهاية الخدمة. منذ عام 2019 وحتى مشارف 2027، لم تعالج هذه المشكلة جذريا. فقد غادر عدد كبير من موظفي القطاع العام وظائفهم، وسافر بعضهم، فيما لا يزال آخرون يعانون من تراجع حقوقهم المالية. أما الموظفون المستمرون في الخدمة، فتحتسب رواتبهم انطلاقا من أساس عام 2019، مضافا إليه التدرج السنوي والمساعدات المقررة. لقد اعتبرنا أن المعالجة المعتمدة شكلية، وكان أمامنا خياران: قبول التسوية مع الحكومة أو الطعن فيها أمام مجلس شورى الدولة. لقد طرحت هذا الأمر مع الرئيس نجيب ميقاتي يومها وبعض الجهات القضائية، انطلاقا من مبدأ أن لا عمل من دون أجر، ولا أجر من دون عمل، وأن المساعدات المدفوعة لقاء العمل ينبغي أن تدخل في صلب الراتب. لكننا لم نتجه إلى الطعن، مراعاة للتداعيات المالية التي قد تترتب على الدولة. توازيا، أعدت هيكلية جديدة للقطاع العام بمشاركة مجلس الخدمة المدنية، تضمنت دراسة لرئيس المجلس أنطوان شقير تقترح ضم أجزاء من المساعدات إلى أساس الراتب تدريجيا خلال 6 سنوات، بما يتيح الوصول إلى مستوى يعادل 80 في المئة من الرواتب التي كان يتقاضاها الموظفون عام 2019. كان من شأن ذلك، تحسين الاستقرار الوظيفي والاجتماعي والحقوق التقاعدية، وقد طرح المشروع حكوميا، وحظي بتأييد رئيس الحكومة نواف سلام لإطلاقه، لكنه لم يرفض ولم يبت به حتى الآن.

■ كيف ينعكس هذا الواقع على القطاع الخاص والضمان الاجتماعي؟

□ عندما يرى العامل في القطاع الخاص أن الدولة لا تدخل المساعدات في صلب رواتب موظفيها، ولا تحتسبها ضمن حقوقهم التقاعدية، يتساءل كيف يمكنها مطالبة أصحاب العمل بتطبيق القوانين. لذلك، تلجأ بعض المؤسسات الخاصة إلى دفع مساعدات لا تدخل في أساس الراتب، ولا تنعكس على تعويضات نهاية الخدمة، كما لا يصرح عنها بالكامل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتشير الأرقام التي استند إليها إلى أن نحو 60 في المئة من التصاريح المقدمة إلى الصندوق ترتبط بالحد الأدنى للأجور، رغم أن الأجور الفعلية قد تكون أعلى من ذلك. قد تلجأ بعض المؤسسات إلى تقديم بيانات مختلفة عن الأجور، لكن لا يجوز تعميم هذه الممارسة على الجميع. في هذا السياق، أحال وزير المال ياسين جابر 107 شركات، بينها شركات كبرى، على التدقيق بسبب عدم دفع الاشتراكات المستحقة أو عدم التصريح عن الأجور الفعلية. نعمل على تفعيل التفتيش للتحقق من صحة التصاريح ومطابقتها لما يتقاضاه العاملون.

■ لماذا لم تحقق الحركة النقابية نتائج جذرية؟ وهل أصبح الإضراب والتفاوض على المساعدات وسيلة لاحتواء المطالب بدلا من معالجة الأزمة؟

□ كنت اشدد على أن يبلغ الحد الأدنى للأجور 1200 دولار، لكن أحدث الإحصاءات التي استند إليها تشير إلى أن كلفة المعيشة الفعلية اليوم باتت تقارب 1400 دولار. إن

الحد الأدنى للأجور في القطاع العام لا يزال، وفق الأرقام الواردة في المداخلة، عند حدود 675 ألف ليرة لبنانية. هناك فرق بين تبني مطالب مثالية لا تراعي الواقع الاقتصادي، وبين السعي إلى تحقيق الممكن من دون التخلي عن الحقوق الأساسية. فتحديد الحد الأدنى للأجور يجب أن يستند إلى مفهوم العيش اللائق، لا إلى تأمين الطعام وحده، بل إلى احتساب السكن والخدمات الأساسية

> **كلفة المعيشة تتجاوز قدرة الأجور على الصمود**



رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

الأخرى. الأوضاع الأمنية تزيد من صعوبة المعالجة. فالدمار في الجنوب وتراجع النشاط السياحي والصناعي والتجاري وانخفاض إشغال الفنادق، كلها عوامل تضغط على الاقتصاد. وتشير التقديرات التي استند إليها، إلى تراجع النشاط التجاري بنحو 70 في المئة، فيما يعاني ما بين 800 ألف ومليون عامل مشكلات كبيرة، وفق آخر المؤشرات في شأن أوضاع اليد العاملة وتقارير منظمة العمل الدولية. وقد أدت الأضرار التي لحقت بالمؤسسات إلى صرف عمال، وتراجع فرص العمل والهجرة.

■ إلى أي مدى يتحكم القرار السياسي بفاعلية الاتحاد العمالي العام وقدرته على تحقيق مطالبه؟

□ نحن أمام واقع أصبح فيه الحد الأدنى للمعيشة أقرب إلى حد أدنى للحد الأدنى. كما أن الاحتقان الاجتماعي بلغ مستويات تستدعي خطوات ملموسة، لكن التحركات الواسعة تنطوي على مخاطر في ظل الانقسامات السياسية والأمنية. لا يملك الاتحاد العمالي العام القدرة الكافية على ضبط الشارع، إذا تعرضت التحركات للاختراق أو تدخلت فيها جهات لا يمكن التحكم بها. لذلك، سعيت إلى معالجة الملفات عبر المؤسسات، فزرت رئيس الجمهورية وأجريت اتصالات برئيس الحكومة وعقدنا اجتماعات مع وزير المال، كما شكلت لجنة وزارية لمعالجة الأوضاع المعيشية. وكان رئيس الجمهورية قد طرح إجراءات لتخفيف الأعباء عن المواطنين، بينها خفض بعض الرسوم المرتبطة بالمحروقات، لكن وزير المال رفض خفض الرسوم على البنزين، باعتبارها موردا أساسيا لخزينة الدولة. في هذا السياق، جرى الاتفاق مع رئيس الجمهورية على زيادة قدرها 300 ألف ليرة، وفق ما ورد في المداخلة، لكننا لا نريد أن نتحمل وحدنا مسؤولية الزيادات في القطاعين العام والخاص. فقد أدى إضراب العسكريين المتقاعدين وموظفي القطاع العام إلى إقرار 6 رواتب إضافية لهم، بكلفة سنوية قدرت بنحو مليار دولار. السؤال هو: من أين ستؤمن الدولة هذه الأموال؟ لذلك خفض الاعتماد المخصص للمؤسسة العامة للإسكان من 100 مليون دولار إلى 26 مليونا في موازنة 2027، مما يوضح كيف يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق في قطاع إلى تقليص اعتمادات قطاعات أخرى. كما أن تمويل زيادات سابقة جاء من إيرادات إضافية مرتبطة برسوم البنزين، مما يعني أن المواطنين تحملوا جزءا من كلفتها، وقد رفضنا مشروعا آخر لزيادة بعض الرسوم بهدف تأمين التمويل. فإذا كانت الدولة والهيئات الاقتصادية تعلنان أن إمكاناتهما المالية محدودة، فلا يجوز أن يصبح العمال هم الممولين من جيوبهم. المطلوب رؤية اقتصادية متوازنة تحمي حقوق العاملين، ولا تنقل الأعباء من فئة إلى أخرى، أو تؤدي إلى زيادة في مكان وخسارة في مكان آخر.

■ ماذا نقول للعامل الذي لا يملك عقد عمل ولا يستفيد من الضمان الاجتماعي؟

□ هناك عمال يعملون في مؤسسات غير مصرح عنها أو لا تلتزم بالتصريح عن موظفيها. الحل يبدأ بتشديد الرقابة على الحدود والمعابر البرية والبحرية والجوية، وتعزيز التفتيش المالي، والتدقيق في سجلات المؤسسات ومكافحة تعدد الدفاتر. فمكافحة الاقتصاد الأسود تزيد الإيرادات العامة واشتراكات الضمان، وتعزز ◄

◄ قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته. يجب أيضا تنظيم أوضاع العمالة السورية والأجنبية وتطبيق القوانين المتعلقة بإجازات العمل والإقامة والتصريح عن العاملين لدى الضمان حيثما تنطبق شروط التسجيل. لقد بذلت جهود لتطبيق القوانين بصرامة اعتبارا من أول تشرين الأول الفائت، بالتنسيق بين وزير العمل والمدير العام للأمن العام، لكن الموعد مدد بعض الشيء لاستكمال الحوارات المتعلقة بتنظيم هذه العمالة. كما تبرز المشكلة في قطاعات الأفران والزراعة ومحطات الوقود وغيرها. لذا ينبغي معالجة مسألة اشتراكات الضمان التي تبلغ نحو 17 في المئة، في الحالات التي لا يستفيد فيها العامل الأجنبي بالضرورة من جميع التقديمات، وذلك في ضوء القوانين ومبدأ المعاملة بالمثل. المطلوب قواعد واضحة تضمن حقوق العمال وتحدد التزامات أصحاب العمل وتعزز موارد الضمان.

■ ما مصير أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكيف يمكن استعادة قيمتها؟

□ بلغت أموال الصندوق نحو 8 مليارات دولار عام 2016، لكن قيمتها تراجعت بصورة كبيرة نتيجة الأزمة المالية ووجود جزء منها في المصارف، وما ترتب على ذلك من خسائر وتراجع في القيمة الفعلية للاحتياطات. إن استعادة القيمة الفعلية لهذه الأموال وحمايتها أولوية أساسية، لأن الصندوق مسؤول عن الوفاء بالتزاماته تجاه المضمونين. نحن نطالب باستعادة كامل المبلغ، مع احتساب قيمته الفعلية، ونعمل على حشد الدعم والتواصل مع الجهات المعنية لإيجاد آلية لاسترداده. إذا أمكن استعادة الأموال على دفعات منتظمة من مصرف لبنان، سواء سنويا أو شهريا، فسيكون بالإمكان توجيهها إلى المتقاعدين وتعزيز صناديق الضمان. بالتوازي، نعمل على إصلاح نظام الحماية الاجتماعية. فالقانون رقم 319 يشكل خطوة مهمة للانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة إلى نظام معاش تقاعدي مدى الحياة للمضمون، ونعمل على استكمال المراسيم التطبيقية المرتبطة بهيئة الاستثمار، وقد يحتاج هذا التحول إلى نحو سنة، وفق تقديري. كما نعمل مع الجهات المعنية والنواب على إعادة تقييم تعويضات نهاية الخدمة ومضاعفة قيمتها، ربما عشرين أو ثلاثين أو أربعين ضعفا، بحسب ما ستؤول إليه المعالجة، في ظل التراجع الكبير في القيمة الشرائية للعملة. يتطلب ذلك معالجة قانونية ومالية متأنية، بالتزامن مع مناقشة الفجوة المالية وقانون الانتظام المالي. وقد بدأ الضمان يحقق خطوات نحو التعافي، ونسعى إلى تحسين التغطية الصحية والاستشفائية وتقليص الفوارق التي يدفعها المضمون من جيبه الخاص. هدفنا العودة إلى أن يتمكن الصندوق من تغطية نحو 80% من كلفة الطبابة و90% من كلفة الاستشفاء. لا يمكن اعتبار أن الضمان استعاد دوره كاملا قبل تحقيق هذا الهدف.

> **زيادات الأجور تسويات مؤقتة لا تعالج جذور الأزمة**



■ ما رسالتك الأخيرة في شأن مستقبل الاقتصاد اللبناني؟

□ يرتبط التعافي الاقتصادي باستقرار الأوضاع الأمنية والعسكرية والسياسية في لبنان والمنطقة، فمن دون الاستقرار يصعب إطلاق حركة اقتصادية حقيقية ومستدامة. لا أعتقد أن لبنان سيعود تلقائيا إلى موقع الصدارة الاقتصادية الذي شغله في مراحل سابقة، في ظل التحولات الإقليمية، لكنه يستطيع الحصول على حصة جيدة من النشاط الاقتصادي والاستثمارات وإعادة الإعمار في حال توافرت الظروف المناسبة. يحتاج لبنان إلى دعم دولي فعلي، فيما لا تكفي المساعدات المحدودة لمعالجة حجم الأضرار. لقد شهدنا تحركات واتصالات لوزير المال مع البنك الدولي وجهات أخرى سعيا إلى تأمين نحو 250 مليون دولار، وهو مبلغ لا يكفي وحده لإعادة الإعمار. المطلوب استقرار أمني وسياسي، وإطلاق مسار اقتصادي متكامل، وتوزيع عادل للموارد، وحماية حقوق العمال والمضمونين، واستعادة أموال الضمان. وحدها المعالجة الشاملة التي تجمع بين العدالة الاجتماعية والإصلاح المالي وتحفيز الاستثمار، تستطيع وضع لبنان على طريق التعافي.

